

بلاغ صحفي

25 مارس 2015

انعقاد الاجتماع العاشر للجنة تدبير الخدمة الأساسية للاتصالات

عقدت لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات اجتماعها العاشر يوم الأربعاء 18 مارس 2015 بالرباط، برئاسة رئيس الحكومة، السيد عبد الإله ابن كيران، خصص للوقوف على مدى تنفيذ مشاريع الخدمة الأساسية للاتصالات، وتدارس مشاريع تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال المصادق عليها من طرف اللجنة.

ونوه السيد رئيس الحكومة بالجهود التي يبذلها أعضاء اللجنة لجعلها أداة فعالة لتطوير قطاع الاتصالات ولتشجيع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاعات حيوية واستراتيجية تمكن من تطوير اقتصاد المعرفة وجعله قاطرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي للمغرب.

وذكر السيد رئيس الحكومة في هذا الصدد بالإنجازات التي تم تحقيقها في مختلف البرامج المدمجة في الخدمة الأساسية؛ من قبيل برنامج الخدمة الأساسية للاتصالات « PACTE » الذي وفر تغطية لمعظم التراب الوطني بشبكة الاتصالات، باستثناء بعض المناطق النائية أو غير المأهولة والتي سيتم العمل على إدراجها في هذا البرنامج في المدى القريب، وبرنامج "GENIE" لتعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم العمومي. بالإضافة إلى برنامج "INJAZ" الذي مكن من تزويد أكثر من 100 ألف طالب بحاسوب شخصي مع اشتراك في الأنترنت المتنقل ومبادرة "NAFID@" التي مكنت قرابة 150 ألف من رجال ونساء التعليم من الاشتراك في شبكة الأنترنت.

وأكد السيد رئيس الحكومة على ضرورة التعريف بالجهودات الجبارة التي تقوم بها الحكومة في هذا المجال على الخصوص والسهر على القيام بتقييم موضوعي لحصيلة هذه البرامج وأثرها على الفئات المستهدفة، بهدف تدبير أفضل للبرامج المستقبلية للخدمة الأساسية للاتصالات.

كما حث السيد رئيس الحكومة كافة المتدخلين على مضاعفة الجهود لمسايرة التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يعرفها القطاع، مشيرا إلى أن تفعيل المخطط الوطني للصبيب العالي سيمكن من تعميم الولوج إلى خدمات الأنترنت لفائدة كافة المواطنين في أفق سنة

2022، كما أنه سيتم منح لبلادنا القدرة على تلبية الحاجات المتزايدة لاستعمالات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، خصوصا من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية.

واضطلعت اللجنة على البرامج المقترحة على أنظارها والتي تهدف إلى تبسيط المساطر الإدارية وتقريب الإدارة من المواطنين، وتقديم خدمات لشريحة هامة من المرتفقين، إضافة إلى تمكين الجماعات الترابية النائية من استعمال التطبيقات الإلكترونية لبرنامج الحكومة الإلكترونية.

ونوه السيد رئيس الحكومة في هذا السياق بالمقاربة الجديدة التي اعتمدها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لتمويل هذه المشاريع، والتي تتجه نحو جعل صندوق تدبير الخدمة الأساسية للاتصالات محفزا للاستثمار في القطاع عبر مساهمته جزئيا في تمويل المشاريع، مما سيشجع مستقبلا القطاعات المعنية على اقتراح مشاريع لتطوير استعمالات تكنولوجيا الاتصال والإعلام في خدماتها.

وخلال هذا الاجتماع تتبّع أعضاء اللجنة عرضا مفصلا حول الأشواط التي تم قطعها في تنفيذ القرارات التي كانت اللجنة قد صادقت عليها في اجتماعها المنعقد بتاريخ 14 ماي 2013. كما تم اقتراح مشاريع جديدة تروم تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال قصد تمويلها كليا أو جزئيا من طرف صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات، وتهم هذه المشاريع خصوصا تغطية 2000 منطقة بشبكة المواصلات، ورقمنة إصدار عقود الازدياد وإدخال المعلومات لجميع مكاتب الحالة المدنية، ورقمنة إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية، بالإضافة إلى رقمنة عملية تبليغ أحكام محكمة النقض.

وتشمل هذه المشاريع أيضا مشروع استخدام بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية كبطاقة مستفيد من نظام RAMED، مما سيمكن من تبسيط عملية معالجة طلبات الأهلية للاستفادة من النظام دون اللجوء إلى بطاقات أخرى.